

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية مدني الصلح ان الوزارة تتعامل مع كافة جمعيات النفع العام سواء كانت خيرية او في اي تخصص آخر وفق القانون دون ابدى تمييز لجمعية على اخرى.

وقالت الوزيرة الصلح في تصريح صحافي ان موافقة وزارة الشؤون والجهات المعنية الاخرى شرط اساسي لتفويض مشروع اي جمعية خيرية او اقلية منيرة الى ان منح جمعية الاصلاح الاجتماعي مميزات تتعلق بالسماح لها بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات موافق التدرج دون عداها

الجمعيات الخيرية الاخرى امر ينافي الواقع.

واوضحت ان التقديم لجمعية الاصلاح اذا كان يسمح بها بذلك، فان جمعيات اخرى خيرية واهلية مثل احياء التراث الاسلامي والنجدة والنفقة والشيخ عبد الله التوري والجمعية الكويتية للعلوم الانسانية والعون المباشر والواصل الحضاري والمقاوم التعليمية تشتمل اهتمامها الاساسية على نفس الاهداف.

واضافت ان المادة الثانية في النظام الاساسي لجمعية (احياء التراث) تسمح لها بانشاء المؤسسات التعليمية والمراكز التدريبية كما تنص المادة الثانية من النظام الاساسي لجمعية